



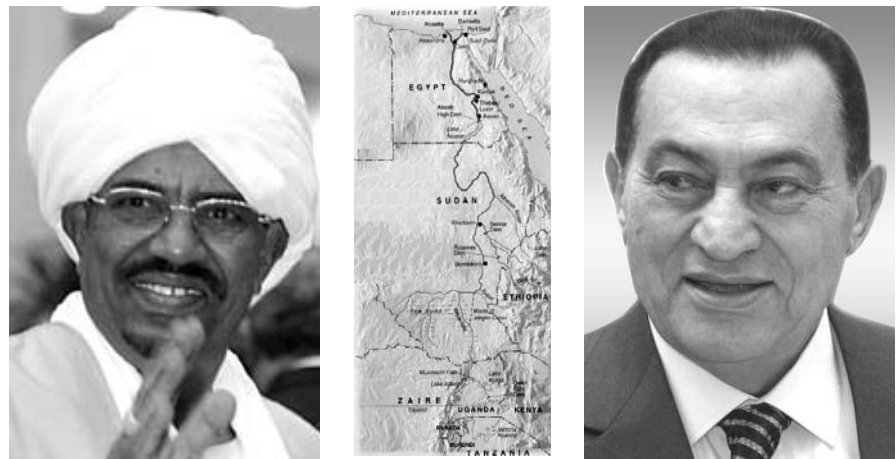
كشفت الأزمة الحالية بين مصر والسودان من جهة ودول المتبعية السبعة (زائير..رواندا..بوروندي..أوغندا..كينيا..بوتسوانا..تنزانيا، من جهة أخرى عن أن الفيضانات المصرية ما يزيد عن عشرة أعوام وتجاهل للمعق الأفريقي أدى إلى تهيمش الدور المصري والمكانة المصرية في أفريقيا وبدلاً من تنمية التعاون المصري الأفريقي ظهر التنافر أو بالأحرى الصراع العربي الأفريقي وكأننا لم نع معنى قصر المونديال أو خسارة الوزير فاروق حسنى لانتخابات اليونسكو وكثيراً من المظاهر الدولية على المستوى السياسي أو الاقتصادي واكتفينا بالتجاهل وترك الساحة لأطراف أخرى..ومن المتوقع أن يزداد الموقف سوءاً ما لم نعمل على تقوية الروابط مع هذه الدول عن طريق إيجاد مصالح مشتركة وبمكثنا الاستفادة من التجارب العربية الأخرى إذا كنا قد نسبنا التجربة الناصرية، خاصة وأنه لا بد من الاعتراف بأن تلك الدول لم يعد لها مصالح مباشرة مع مصر التي أهملتها وأعطتها ظهرها متنكرة لجذورها الأفريقية السمراء، كما أن مصر كانت في سنوات حكم عبد الناصر تسيطر على أفريقيا بسيطرة سياسية ومالية وتعليمية واقتصادية

أفريقيا..

تعليق الحصار المائي على مصر

اليونسكو وكذلك مفوض فوق العادة بالجلسة التنفيذية الأفريقية الدولية وسطلة الرئيس البغدادي لمجموعة الدول الأفريقية والأوروبية الناطقة بالفرنسية.. ومن كل ما سبق هل يعد ما حدث من خسارة المرشح المصري اليونسكو دليلًا على تراجع دور مصر في القارة السمراء؟

إن كان مشهد الخسارة لا يكفي فإن مشهد صفر المونديال في مسابقة اختيار الدولة التي ستعظم كاس العالم لكرة القدم ٢٠١٠، بعد أكثر وضوحاً حيث تناقضت مصر والتنظيم لأول نهائيات ستقام في أفريقيا وكان الفوز بشراف التنظيم من نصيب جنوب أفريقيا ١٤ صوتاً والمغرب في المركز الثاني بـ ١٢ صوتاً ومصر في المركز الأخير بصفر صوتاً، وكان مع بدء العد التنازلي لإعلان الدولة الأفريقية بدأت معه محاولات الدول المرشحة لكسب دعم الأعضاء اللجنة التنفيذية ومن أهم النقاط التي ركز عليها الملف المصري هو امتلاك مصر لقرنين صناعيين سيكون لهما دوراً في حل مشكلة البث التلفزيوني وإيضاً وجود شبكة لثروة الاتفاقيات التجارية ومتناسين دعم الدول الأفريقية حيث صرح رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون ماندلا الذي كان حاضراً فعاليات التصويت في المؤتمر الصحفي عقب فوز بلاده لو كان جمال عبد الناصر على قيد الحياة وخط مصر المناهضة أمام جنوب أفريقيا لانسحبت جنوب أفريقيا عن الفور من الوقوف أمام مصر ولكن الظروف تغيرت الآن أعضاء اللجنة التنفيذية ومن أهم النقاط التي ركز عليها الملف المصري هو امتلاك مصر لقرنين صناعيين سيكون لثروة الاتفاقيات التجارية ومتناسين دعم الدول الأفريقية حيث صرح رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون ماندلا الذي كان حاضراً فعاليات التصويت في المؤتمر الصحفي عقب فوز بلاده لو كان جمال عبد الناصر على قيد الحياة وخط مصر المناهضة أمام جنوب أفريقيا لانسحبت جنوب أفريقيا عن الفور من الوقوف أمام مصر ولكن الظروف تغيرت الآن أعضاء اللجنة التنفيذية ومن أهم النقاط التي ركز عليها



حدث الوزير فاروق حسنى من خسارة ما هو إلا خيانة جاءت على يد الدول الأفريقية، وليس هذا فحسب بل طالب محمد سلاموي رئيس اتحاد الكتاب بفتح حساب لما حدث وللوزير والا نمر النتيجة مرور الكلام لأن ما حدث على حد قوله أفت وجود مواقف غريبة لم تكن متوقعة من بعض الدول.. أشارت المصادر إلى أن أوروبا اتبعت طريقة أخرى مع الدول العربية والإسلامية والأفريقية وهي التركيز على ضرورة اختيار شخص يعلم الكثير عن اليونسكو وهو ما لا يتوفر سوى في المرشحة البلغارية التي عملت بكثيرة ليلهاها في

الصدارة أثيوبيا وأوغندا وهما الدولتان الأهم بالنسبة لمصر وكانت وجهتهما أن الاتفاقيات القديمة وقعتها الدول وهي تحت الاحتلال الأجنبي وهو ما لا يؤخذ به في القوانين والأعراف الدولية، بالإضافة إلى أنه في الوقت الذي تتجه أصابع الإتهام إلى إسرائيل بالوقوف وراء أزمة مصر مع دول حوض النيل أجمعت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية عن التعلق مما يعكس حالة من عدم الاهتمام والتجاهل منها باستثناء موقع «نيوزوان» الذي قال إن النيل يثير الخلافات بين الدول الأفريقية وأن الاتفاقية التي وقعتها أربع دول هي أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا من شأنها أن تؤول للنظام الدولي في القارة السمراء، ورغم أن البعض يحمل تراجع الدور المصري في أفريقيا مسؤوليه ما يحدث حالياً وتشجيع إسرائيل على التواجد وسد الفراغ إلا أنه لا بد من لخصر الآن سوى التعاون لحل الخلافات وتحقيق مصالح مشتركة عن طريق تقديم اقتراحات لتنمية الموارد المائية كي لا تنفرد إسرائيل بأن تكون الحصري المؤثر في قرارات دول القارة الأفريقية.

ولعلها تكشف السطور التالية عن مدى عمل الغياب المصري للقارة السمراء ويتجلى ذلك في مشهد خسارة وزير الثقافة فاروق حسنى المرشح المصري لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، أمام المرشحة البلغارية باريينا بوكوفا.. وفي المعروف أنه يقود دولة في أعضاء المجلس التنفيذي للتصويت وقد صرح فاروق حسنى أثناء الانتخابات أن الدول العربية والأفريقية هي القاعدة الصلبة والقوية التي يعتمد عليها، وعندما ظهرت النتيجة وعرفت الدول التي قامت بالتصويت لكل مرشح لانه لا يمكن معرفة الدول التي أعطت صوتها للمرشح المصري على وجه التحديد إلا بعد ظهور النتيجة وذلك لأن عملية التصويت تجري سرية وهناك دول قد

كتبت: رضوى محمود

وفي حالة النسيان التي وجدنا أنفسنا فيها لم يعد أمامنا سوى إعادة النظر فيها هي دول الخليج والصين تعمل على استغلال الموارد المائية لدول حوض النيل والأراضي الخصبة بها في زراعة ملايين الأطنان لتعمل تامين غذائي لتسويها ولتأمين مصادر توفير الوقود الحيوي وفي نفس الوقت يؤمن لدول المنتج الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية مما يؤدي إلى التنمية الشاملة في أفريقيا..

ومن المعروف أن مصر هي الدولة الأكثر اعتماداً على مياه النيل حيث الأمطار فيها شبه معدومة والمياه الجوفية غير متجددة ومن هنا فإن مياه النيل تمثل حوالي ٩٧٪ من موارد مصر المائية ولكي تحافظ مصر على نصيب الفرد من المياه فإنها ستكون في حاجة إلى نحو ٧٧ مليار متر مكعب خاصة وأن المعلومات تشير إلى أن مصر دخلت مرحلة الجاعة المائية منذ بداية التسعينات ووصل نصيب الفرد فيها إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب وهو الحد المأمّن للمجاعة وأذا استمرت الأحوال على ما هي عليه ستعجز مصر عن زراعة ٦٠٪ من الأراضي الزراعية الحالية ويرغم حاجة مصر إلى زيادة حصتها الحالي بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان ومعدلات الاستهلاك نتاجات بأن عليها أن تخوض معركة طويلة لكي تحافظ على حصتها الأصلية خاصة وأن ٨٦٪ من موارد مصر المائية تأتي من أثيوبيا التي تزعم دعوات إعادة توزيع الحصص في مياه النيل بصورة أكثر عدالة، بل وتردد أيضاً أن تل أبيب تخطط حالياً لإنشاء خد أنابيب لنقل مياه النيل من الهضبة الأثيوبية إلى إسرائيل.. إن قضية المياه قضية حياة أو موت لا يجوز أن تنصرف عنها والإمتنان من العظم والجوع، وإن العلاقات الدولية تعترف بمبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة فيوجب إتفاقيات الإنفاق الكمال بمياه النيل التي أبرمت عام ١٩٥٩م والتي حددت حق مصر في مياه النيل بما يوازي ٤٨ مليار متر مكعب قبل الحصول على الحصص الزائدة التي يحققها السيد العالاني ودون الإضرار ببقاى دول حوض النيل وإيضاً إتفاق عام ١٩٩٢م في ظل الوجود الاستعماري البريطاني في أفريقيا إذ بلغت حصة مصر من المياه نصيب الأسد لكن في السنوات الأخيرة بدأ تمرر بعض دول حوض النيل إتفاقيات جديدة يجري بمقتضاها إعادة توزيع حصص دول الحوض من المياه وفي

دكتور محمود أبو زيد وزير الري السابق لـ «الغد»:

اشتعال حرب المياه بين مصر وإسرائيل شئ طبيعي

نعم.. مصر في انتظار مجاعة مائية.. وحاليا تعاني من حالة «فقر مائي»

إسرائيل تحصل بالفعل على ٦٠٪ من المياه العربية.. ولديها مشروعات في أثيوبيا

هذه هي حقيقة الأزمة بين مصر ودول حوض النيل

كتبت: إيمان بدر

اختلقت معه أو اتفقنا مع سياساته لا نستطيع أن ننكر أنه عالم في مجال تخصصه.. مجال بحوث المياه والموارد المائية.. إنه الدكتور محمود أبو زيد وزير الري السابق ورئيس المجلس العربي للمياه، الذي ظل لفترة طويلة بعدما ترك منصبه بشكل مفاجئ يرفض الإذلاء بأي تصريحات أو حوارات صحفية ولكن حينما تناقشت أزمة مياه النيل مؤخرا ومشاكل مصر إلى الاتفاقيات القديمة التي جرت في عهد الاستعمار وقد أقيمت دول حوض النيل بذلك وتم النص على بند الأمن المائي لجميع الدول وبالأخص الاستخدامات الحالية لمصر والسودان.

كلما تم فتح هذا الملف نجد أفلاما كثيرة جدا تؤكد أن إسرائيل تلعب دورا في شحن الجواء بين مصر ودول حوض النيل وأن هناك تدخلا خارجيا إسرائيلية وأمريكية للضغط على هذه الدول مصر.. فما حقيقة هذه الضغوط؟

وجود تدخلات خارجية أمر وارد وقد يكون ما حدث في إجماع «كينشاسا» وتراجع بعض عوامل موافقة ومواقف سابقة سببه وجود عوامل خارجية تؤثر على مواقف هذه الدول لأن سبع دول قبلت بتوقيع الاتفاقية وتاجر موضوع الاستخدامات الحالية لكل من مصر والسودان إلى وقت قريب لإنشاء مفوضية النيل فكانت تلك تتراجع عن موافقات سابقة على إدراج ذلك النص في الاتفاقية وهذا قد يكشف عن تأثيرات خارجية في مواقف تلك الدول.

يتورد أيضا بقوة أن السدود التي تصممها أثيوبيا على بحري النيل تقام بشمول ودعم إسرائيل وأن تل أبيب تنفذ الآن مخططات قديمة لإقامة مشروعات على إيراد بحين إنشاء خاصة من أثيوبيا؟

وزير الخارجية اللبديوني نفي وجود إسرائيل في مشروعات السدود على النيل وأنا دائما ما كنت أؤكد أن التواجد الإسرائيلي في مشروعات غير مشروعات «مياه النيل» مثل مشروعات الصرف الصحي أو غيرها..

لا يجوز إنفاها الآن... يجايدية نود أن نعرف الحق هنا مع من؟

الدبلوماسية المصرية توضح دائما أن الاتفاقيات القديمة جميعها - عدا الاتفاقية الموقعة مع السودان عام ١٩٥٩ تتناول موضوع عدم إقامة مشروعات على النيل دون موافقة مصر والسودان وتحدثت الدبلوماسية المصرية عن أنه يجب وضع هذه الأمور في الاتفاقية الجديدة فلا يوجد معنى في الأساس للإشارة إلى الاتفاقيات القديمة التي جرت في عهد الاستعمار وقد أقيمت دول حوض النيل بذلك وتم النص على بند الأمن المائي لجميع الدول وبالأخص الاستخدامات الحالية لمصر والسودان.

كلما تم فتح هذا الملف نجد أفلاما كثيرة جدا تؤكد أن إسرائيل تلعب دورا في شحن الجواء بين مصر ودول حوض النيل وأن هناك تدخلا خارجيا إسرائيلية وأمريكية للضغط على هذه الدول مصر.. فما حقيقة هذه الضغوط؟

وجود تدخلات خارجية أمر وارد وقد يكون ما حدث في إجماع «كينشاسا» وتراجع بعض عوامل موافقة ومواقف سابقة سببه وجود عوامل خارجية تؤثر على مواقف هذه الدول لأن سبع دول قبلت بتوقيع الاتفاقية وتاجر موضوع الاستخدامات الحالية لكل من مصر والسودان إلى وقت قريب لإنشاء مفوضية النيل فكانت تلك تتراجع عن موافقات سابقة على إدراج ذلك النص في الاتفاقية وهذا قد يكشف عن تأثيرات خارجية في مواقف تلك الدول.

يتورد أيضا بقوة أن السدود التي تصممها أثيوبيا على بحري النيل تقام بشمول ودعم إسرائيل وأن تل أبيب تنفذ الآن مخططات قديمة لإقامة مشروعات على إيراد بحين إنشاء خاصة من أثيوبيا؟

وزير الخارجية اللبديوني نفي وجود إسرائيل في مشروعات السدود على النيل وأنا دائما ما كنت أؤكد أن التواجد الإسرائيلي في مشروعات غير مشروعات «مياه النيل» مثل مشروعات الصرف الصحي أو غيرها..

د. مفيد شهاب:

حصة مصر من مياه النيل محفوظة طبقاً للقانون الدولي

كتبت: أماني العفيفي

أكد الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية أن سياسة مصر المائية تستند إلى محور جوهري يتمثل في الحرص على عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل وفقاً للاتفاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية كذلك فإن لمصر وفقاً لأحكام القانون الدولي حقاً طبيعياً في الحصول على المزيد من إيرادات النهر من خلال تنفيذ حزمة مشروعات مائية طموح طرحتها منذ عام ١٩٩٦ في إطار مبادرة حوض النيل والتي ساندتها المجتمع الدولي تحت مظلة القادة المشتركة لقد وقعت مصر عدداً من الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل أهمها اتفاقيات أعوام ١٩٩١، ١٩٥٩، ١٩٢٩، ١٩٢٥، ١٩٠٦، ١٩٠٢

كل هذه الاتفاقيات جميعها كانت تدور حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعها تقابل من نسبة تدفق المياه أو تؤثر على كمية المياه الواردة إلى مصر وأكد د. شهاب أن بعض دول الحوض أعلنت عدم الاعتراف بعدد من هذه الاتفاقيات بحجة أنها أبرمت في ظل عهد الاستعمار وأنها كانت تقصر لإرادة الدولة السياسية المستقلة في هذا الوقت ولكنها في مصر ترفض هذا التبرير فقياً وتتمسك أيضاً بحقوقها التاريخية واستناداً على الاعراف والقوانين الدولية الخاصة، وأشار شهاب إلى أن هذه الاتفاقيات تسمى اتفاقية فيينا لسنة ١٩٧٨ التي تؤكد أن التنازلات الدولية تظل سارية بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم وبناء



ELGHAD